الفصل الثانى

نشوء الطبقة العاملة المصرية

obeikandl.com

ظل الفلاحون والصناع الحرفيون ـ خلال قرون عديدة امتدت الى بداية القرن التاسع عشر ـ عماد الانتاج فى المجتمع المصرى ٠

وكان الفلاحون ـ وهم الغالبية العظمى من الشعب ـ يعملون فى الأرض فى ظل ظروف قاسية من الفقر والاستغلال استمرت الى السنوات المبكرة من القرن التاسع عشر ، وهى السنوات التى حملت معها بوادر تحول اجتماعى كبير ٠ فمنذ هذا الوقت وطوال القسم الأكبر من القرن ١٩ تطورت علاقات الانتاج فى الأرض من مرحلة الاقطاع الشرقى الذى كان يجعل الأرض ملكا للدولة ويعتمد فى استغلالها على طبقة الوسطاء أو الملتزمين ، الى مرحلة اقرار الملكية الخاصة للأرض وتثبيتها قانونا ، وتجسد هذا التحول فى سلسلة من التشريعات واللوائح التى صدرت على مدى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان أهمها :

اللائحة الأولى عام ١٨٤٦ التى أتاحت حرية التعامل بالأراضى ، واعترفت بملكية فردية محدودة للأرض ٠

وتلتها اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ التى قررت لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وان له أن يرهنها أو أن يبيع حقه فى استغلالها للغير ، كما أكدت حق توريث الانتفاع بالأرض ٠

ثم صدر قانون المقابلة عام ١٨٧١ فى عصر الخديو

اسماعيل فكفل حصـول المنتفع بالأرض على صـك تمليـك ملكية تامة متى دفع مرة واحدة ستة أمثال الضريبة المربوطة سنويا مع اعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة بصفة دائمة . وأخيرا صدر القانون المدنى الاهلى فى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٣ ونص فى المادة الثامنة منه على أن يسمى ملكا « العقارات التى يكون للناس فيها حق التمليك التام » .

وعلى الرغم من أن هذا التحول فى الملكية قد أدى الى ظهور طبقة من ملاك الارض يتمتع أفرادها بحقوق التصرف والاستغلال الكامل لهـا من بيع ورهن وايجار وتوريث فقد خرج ملايين الفلاحين المصريين ـ كما كان أجدادهم ـ صفر اليدين لا يملكون من الأرض غير النذر اليسير أو لا يملكون منها شيئا على الاطلاق .

ولكن هذا الجانب السلبى للتحول كان يقابله جانب ايجابى بالنسبة للفلاحين وبالنسبة للمجتمع المصرى كله ، فمن ناحية كان ظهور الملكية الخاصة فى الزراعة مرحلة أكثر تقدما على نظام « الاقطاع الشرقى » ومن ناحيـة أخرى ، وضعت الملكية الخاصة فى الزراعة حدا لعلاقات الانتـاج القديمة (وهى العلاقات التى كانت تقـوم على التبعيـة أى تبعية الفلاحين للملتزمين) وحققت للفـلاحين خطوات هامة نحو تحررهم ، وهى خطوات تستأهل الوقوف قليلا لابراز تفاصيلهـا . وقد تجسـدت هـذه الخطوات فى ظاهرتين أساسيتين : ـ

اولا : انتهاء الحظر على انتقال الفلاحين : ـ

فقد كانت السياسة الزراعية الاحتكارية التى بدأ محمد على بوضع أسسها منذ عام ١٨١٣ ، عاملا رئيسيا فى نفور الفلاحين ومن ثم اتجاههم ـ أفرادا وجماعات ـ نحو هجر الأرض والهروب الى المدن فى مصر أو الى الشام ، وقد قابل محمد على هذه الظاهرة باجراءات مشددة كان أهمها **حظر الانتقال بحرية على الفلاحين** ، وتطبيق نوع من « البطاقات الشخصية » التى لاتخول لغير حاملها بالحركة من بلد الى آخر ٠

ففى العدد رقم ٦٩ من « الوقائع » نقرأ أن مجلس الشورى قرر أن يكون بيد كل انسان تذكرة بختم مصر تقدم عند خروجه من أبواب القاهرة ودخوله ، وتحدد انتقاله من بلد الى آخر « وتصف الوقائع » رقم ٢٩ (سنة ١٨٢٩) ما يمكن أن ينتظر الفلاحين ، الهاربين من عقاب فتقول :

« اذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب (أى يجلد) ٠٠ ولا يقبل فى أى بلد الا بتذكرة ٠ وفى توجهه بدون تذكرة يلحق بالجهادية » ٠

ولقد حقق التحول من الاقطاع الشرقى الى الملكية الخاصة للأرض ـ ضمن نتائجه العديدة ـ انهاء الحظر على انتقال الفلاحين وأعاد لهم حريتهم فى الحركة والترحال دون قيود قانونية ٠

ثانيا : الغاء السخرة : ـ

المعروف أن السخرة اتخذت فى المجتمع المصرى شكلين

متميزين : أولهما سخرة السيادة وهى التى كانت منتشرة فى العصر المملوكى حين كان المنتفعون يستخدمون الفلاحين فى أراضيهم دون مقابل ، وثانيهما السخرة فى الأعمال العامة التى استفحل أمرها فى عصر محمد على حتى قيل انها كادت أن تصبح بمنزلة الخدمة العسكرية الاجبارية ٠

وكان هذا الشكل الأخير من السخرة يعنى فى الواقع تسخير نحو ٤٠٠ ألف رجل من الفلاحين لمدة أربعة شهور سنويا فى حفر الترع واقامة الجسور وبناء القناطر ، وغالبا ما كان يصحب هؤلاء الرجال مئات الألوف من أبنائهم ونسائهم ٠

وقد استمرت السخرة طوال عهد سعيد واسماعيل وخاصة فى عمليات حفر قنال السويس وفقا لاتفاقية ٢٠ يوليه ١٨٥٦ الخاصة بتوريد الفلاحين للعمل فى خدمة الشركة ، كما امتدت السخرة ـ بصورة معدلة ـ الى أن ألغيت فى ١٩ ديسمبر ١٨٨٩ وان ظلت رواسبها وبقاياها قائمة الى عهد غير بعيد ٠

نخلص من ذلك ـ اذن ـ بأن تطور علاقات الانتاج فى الزراعة طوال القرن الماضى قد أدى الى انهاء « الاقطاع الشرقى » ونشوء الملكية الخاصة للأرض ، ولكن اذا كان الفلاحون قد خرجوا من ذلك صفر اليدين فانهم قد ظفروا ولا شك بمكاسب محددة كان أهمها ـ كما أوضحنا ـ استعادة حريتهم على الحركة والانتقال والتخلص بقدر كبير ـ من السخرة بنوعيها المعروفين ٠

واذا كانت اتجاهات التطور فى الملكية الزراعية منذ نهاية القرن الماضى قد أدت بالتدريج الى تركيز الملكيات الكبيرة وتفتيت الملكيات الصغيرة ، مع توسيع الرقعة البشرية من الفلاحين المعدمين ، فان هذه الاتجاهات قد أسفرت ـ من وجهة نظر هذه الدراسة ـ عن نتيجة هامة اذ ضاعفت حركة انتقال الفلاحين المعدمين من المناطق الريفية الى المراكز الحضرية بحثا عن العمل • ويؤكد هذه الظاهرة مقارنة الزيادة الطبيعية فى نمو السكان بالزيادة الكبيرة التى حدثت فى تعداد سكان المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية ومدن القنال خلال هذه الفترة •

* * *

فاذا انتقلنا الى **الصناع الحرفيين** وهم العماد الثانى للانتاج فى المجتمع المصرى ، نجد أن هؤلاء الصناع كانوا حتى بداية القرن التاسع عشر المنتجين الحقيقيين للسلع والخدمات التى احتاجها المجتمع بكافة فئاته الحاكمة وجماهيره العريضة • وبالقدر الذى كان الفلاحون يوفرون المحاصيل الزراعية بكدهم وعرق جبينهم ، كان الصناع الحرفيون يوفرون السلع والخدمات بحظ وافر من الابداع الفنى الذى لا تزال آثاره باقية منذ العصر الفاطمى والمملوكى فى مصر •

ولكن ••• اذا كان التاريخ قد نقل الينا صورة للفلاحين كجماعات عريضة لا يضمها تنظيم ولا يجمع شملها غير تلك القرى الطينية الحزينة المنتشرة فى أنحاء الوادى ،

فان الصـورة التى ينقلها لنا عن الصناع الحرفيين لتختلف عن ذلك تماما ٠

فالصناع الحرفيون ورثـوا « تنظيما للانتـاج » لعب دورا هاما فى كافة المجتمعات الاسـلامية ومن ضمنهـا مصر وهو نظام « الطوائف والأصناف » الذى حفظ لهم وحدتهم وحدد لهم معالمهم فى المجتمع المصرى ٠ وكان هـذا النظـام يقوم على ثلاث مراتب من المنتمين هـم الرؤسـاء والعرفاء والصبيان ٠ فالصبى يمثل المرتبة الدنيا فى الطائفة ، وهو يعمل لدى أحد الرؤساء (الاسطوات) لبضع سـنين يتعلم خلالها أسرار الحرفة وتقاليدهـا ثم يرقى الى مرتبة العرفاء (وهى مرتبة وسط بين الصبيان والرؤساء) تتيح له نصيبا أكبر من العائد وتيسر له اطلاعا أوسـع على أسرار الحرفة وفنونهـا وتقاليدها ولا يلبث العريف أن يعد نفسـه لمرتبة الرؤساء فيرشحه رئيسه لهذه المرتبة ويحصل له على تصريح من شـيخ الطائفة بفتح محلّ مسـتقل له يسـتخدم فيه ما يحتاجه من عرفاء وصبيان ٠

ولقـد تعـددت النظريات حول نشـوء « الطوائف والاصناف » فبينما يردها البعض الى العصر الفرعـونى فان البعض الآخر يرد أصولهـا الى العصر الرومانى بينما يعتقد آخرون انها كانت حصيلة بعض الحركات الثورية فى المجتمع الاسلامى وقد عنى هؤلاء بابراز وجوه الشـبه بين مراتب الصناع داخل الطائفة وبين مراتب الصوفية ، وحللوا مظاهر

الاحتفالات التي تقام بمناسبة الحاق الصبيان أو تدشين الرؤساء وربطها ببعض طقوس الصوفية واحتفالاتهم ٠

ومهما يكن من أمر هذه الآراء والنظريات ، فليس ثمة خلاف في أن الطوائف قد لعبت دورا هاما في تنظيم صفوف الصناع الحرفين ودعمت قواهم ووحدتهم اذا قورنوا بالتفكك الذى كان قرين حياة الفلاحين ٠ ولعل ذلك أن يفسر لنا محاولة جماعات من الفلاحين ـ أحيانا ـ الانخراط في بعض «الطوائف» كلما اشتدت بهم المظالم أو نزلت على حياتهم سياط الحكم ٠

وقد بلغ عدد الطوائف في القاهرة ـ في بداية القرن التاسع عشر ٦٤ طائفة (أو نقابة كما كانت تسمى أحيانا) تمثل مختلف الحرف وتعمل على رعاية شئونها والحفاظ على تقاليدها وحماية أفرادها ٠ ووصف أحد المعاصرين هذه النقابات أو الطوائف فقال : « كان لكل نقابة شيخ أو رئيس يرجع اليه فيما يتصل بطائفته من شئون ، وله على أفرادها نوع من الولاية القضائية فني وسعه أن يعاقب من تصدر منهم مخالفات ٠ وهناك شيخ أعلى أو شيخ الشيوخ ، وهو يشترى مركزه من الحكومة وله على الجميع سلطة تامة ٠ وأوضح الكاتب دور هذه النقابات ـ أو الطوائف ـ في حماية أعضائها بقوله : « ان وجود الطوائف في الدولة الاستبدادية كان أكبر ضمان للجميع من أعمال العسف التي ترتكب ضد الافراد ٠

والشيخ في النقابات المصرية مسئول عن دفع ماهو

مفروض على جميع أعضـــاء نقـابته من أتاوة أو « **فردة** » **على الرأس** أما الاعضاء فليسوا مسئولين شخصيا أمام الحكومة كما انهم بمأمن من اعمال الابتزاز ·· التى يقوم بهـا ممثلو الحكومة » ·

وعلى الرغم من الوظائف الهامة التى كانت تضطلع بها هذه الطوائف فانهـا كانت فى واقع الأمر تعانى اضمحلالا حقيقيا منذ بداية القرن ١٩ نتيجة للاضطرابات التى ابتلى بها المجتمع المصرى طوال العصر المملوكى ·· ولم تكن الظروف الموضوعية التى خلقها محمد على لاحتكار الانتاج الصناعى فى صالح نظام الطوائف أو يمكن أن تسهم فى انقاذها من اضمحلالها بل على العكس · فقد كان الاحتكار الصـناعى ضربة قاصمة للطوائف شلت حركتها وفاعليتها طوال حكم محمد على ، وذلك لعدة عوامل : **فمن ناحية** ، احتكرت الحكومة توزيع السـلع بالسعر الذى تحدده هى لتبيعها للتجار أو المستهلكين ، واذا كان الصناع قد احتفظوا بدكاكينهم ومعداتهم ، فان النظـام الاحتكارى أفقدهم حريتهم فى شراء المواد الأولية وتسـويق منتجاتهم ·

ومن ناحية ثانية حتم انشاء الصناعات الكبيرة التى أقامها محمد على لخدمة الجيش والأسطول المعدين لمغامراته العسكرية استخدام اعداد ضخمة من أعضاء «الطوائف» وخاصة من طبقة الصبيان والعرفاء الأمر الذى هدم جانبا هاما من بناء الطوائف، ولما كان هذا الاستخدام يتم بصورة جبرية وتعسفية فى أغلب الأحيان ، فقد عمد كثير من الرؤساء والشيوخ الى الهروب من القاهرة نحو الريف وترك مسئولياتهم نحو طوائفهم ·

ومن ناحية ثالثة درج محمد على فى أحيان كثيرة على جمع الأطفال والصبيان من القرى والأحياء الوطنية بالمدن وادخالهم عنوة فى بعض المصانع للتدريب على العمل بالصناعات الكبيرة ، وقد أدى ذلك الى تقويض « نظام الصبينة » الذى كان الضمان لاستمرار نمو الطائفة والحفاظ على تقاليدها المرعية ، وقد ذكر الجبرتى فى هذا الصدد أن رجال الحكومة « جمعوا مشايخ الحارات فى أواخر هذا العام (١٢٣٣ هجرية ـ ١٨١٨ ميلادية) والزموهم بجمع أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشتغلوا تحت أيدى الصناع ويتعلموا ويأخذوا أجرة يومية ويرجعوا لأهاليهم أواخر النهار ... وربما احتيج الى نحو عشرة آلاف غلام بعد اتمامها والمحتاج اليه فى هذا الوقت القدر المذكور » وجاء فى أمر نشرته « الوقائع المصرية » الصادرة فى ٣٠ نوفمبر ١٨٣٠ أنه تقرر أن يجمع ألفا من أولاد أهالى أقسام الدرب الأحمر ودرب الجمـــاميز والخليفه وبولاق ومصر القديمة والأزبكية وعابدين والداودية والجمـــالية وباب الشـــعرية وأن يجرى توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبولاق والانتكخانة وأن يكون الجمع والتوزيع فى عشرة أيام .

ولكن اذا كانت هذه العوامل قد تضـــافرت على زعزعة نظام الطوائف أيام محمد على وتبديد صفوف الصناع الحرفيين ، فهل أدى ذلك الى ظهور طبقة عاملة جديدة من المصانع الكبيرة التى أنشـــأها محمد على بحيث يمكننا أن نرد اليها الأصول التاريخية للطبقة العاملة المصرية .

لقد أنشأ محمد على مجموعة كبيرة من المصانع الحربية

مثل مصانع القلعة للأسلحة التى كانت تستخدم نحو ١٥٠٠ عامل ، ومصانع الحوض المرصود التى كانت تستخدم ١٢٠٠ عامل ، كما أنشأ مجموعة من المصانع المدنية كان أهمها مصانع الغزل والنسيج المنتشرة فى كافة أنحـــاء القطر · وقدر عدد « العمال » المصريين فى جميع هذه المنشآت بنحو ثلاثين ألفا ، وهو رقم يبدو محدودا اذا قورن بتقديراتنا المعاصرة ، ولكنه ولاشك يمثل ـ فى عصر محمد على ـ نسبة عالية من مجموع السكان البالغ عددهم ٢ مليون وثمانمائة نسمة حينذاك ، وهناك من الشواهد ماتشير الى أن هؤلاء العمال كانوا يتقاضون أجورا بصورة أو بأخرى من صور الدفع ، الأمر الذى يؤيد ـ الى حد ما ـ فكرة نشوء طبقة عاملة داخل مصانع محمد على بالمعنى العلمى لهذا المصطلح ·

ومع اعترافنا بأن اقامة « المصـــانع الكبيرة » فى هذا العصر ، وتزويد بعضها بالآلات البخـارية ، ثم تجميع أعداد ضخمة من القوة البشرية للعمل بها ، يمكن أن يوفر الظروف الموضوعية لخلق طبقة عاملة ، فاننا لازلنا نعتقد أن العلاقات السائدة فى مصانع محمد على ونظامه الاحتكارى لم تكن توفر الشروط الموضوعية لنشوء الطبقة العاملة وذلك لعدة أسباب :

أولا : لم ينشأ انفصال بين العمل ورأس المال فى ظل النظام الاحتكارى الذى أقامه محمد على ، اذ أن الباشا كان يملك رأس المال كمـــا كان يسيطر على مصـــائر « العمال » بسلطاته المطلقة الى الحـــد الذى يكاد أن « يملك » جهدهم وحياتهم ملكية تامة ·

ثانيا : لم يكن استخدام هذه الجماعات البشرية يتم على أساس التعاقد الحر ، أو اى صورة من صور التعاقد رغم دفع نوع من « الأجور » لهم ، فقد اتبعت فى احضارهم وتخديمهم نفس الوسائل المتبعة فى التجنيد للخدمة العسكرية حتى ليمكننا أن نقول أن الاستخدام فى هذه المصانع كان نوعا من « التجنيد الصناعى » . لقد كان الرجال والنساء والأطفال يجمعون قسرا من القرى والكفور ومن أحياء المدن ويرسلون الى المصانع فى غير نظام ويمكثون بها حتى يجدوا وسيلة للفرار .

ثالثا : لم تكن الأجور المقررة تدفع بانتظام ، اذ درجت السلطات على تأخيرها أو حجز جانب منها كوسيلة لضمان استمرار هؤلاء « العمال » فى العمل وتضييق فرص هروبهم .

فالاستخدم – بهذه الصورة اذن – لم يكن يحمل أى قدر من ملامح التعاقد الحر الذى كان قرين نشوء الطبقة العاملة .

قد يقال أن هذه الجماعات البشرية كان يمكنها أن تطور علاقاتها بالنظام القائم حينذاك وأن تفرض شيئا من ملامح التعاقد الحر ، وأن تتعلم من خلال اشتغالها أمام الآلات الحديثة ومن خلال احتكاكها المحدود بالعمال والفنيين الأوربيين الدروس الأولى للعمل الجماعى والتضامن العمالى . كل هذا كان محتمل الحدوث لو أن المصانع التى أنشأها محمد على كتب لها البقاء سنوات أطول لتعاصر التغييرات التى حدثت فى واقع المجتمع المصرى فيما بعد ، ولكن الانهيار العاجل للنظلم فى منتصف القرن ١٩ نتيجة المغامرات العسكرية

والتدخل الأجنبى واستفحال النفوذ «الاستعمارى الاحتكارى» ، عجل «بتحرير» الجموع البشرية من أسر المصانع الاجبارية ، فلم تلبث أن ارتدت من جديد الى القرى والكفور التى جلبت منها ، كما رجع الصناع الحرفيون الى مزاولة نشاطهم فى اطار مابقى لهم من التنظيم الطائفى المضمحل ، ولم تكن شبهة نشوء الطبقة العاملة فى كنف النظام الذى أقامه محمد على غير **فجر كاذب** طالما حير الباحثين أو أوقعهم فى خطأ جسيم .

ولم يترتب على رجوع الصناع الى محالهم ودكاكينهم - بعد انهيار نظام محمد على - انتعاش فى نظام الطوائف والأصناف ، وان كنا لا نستبعد أن تكون الظروف التى تلت هذا الانهيار قد جددت الأمال لدى شيوخ الطوائف فى استعادة بعض مافقدوه من النفوذ داخل طوائفهم وخاصة مايتصل بتأديب العرفاء والصبيان ، وتنظيم ومنح حق ممارسة الحرفة ، وجمع الضرائب المفروضة على الصناع ، ولكن من الواضح أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال النصف الثانى من القرن الـ ١٩ فى مصر قد أدت فى مجموعها الى زيادة اضمحلال الطوائف ثم اختفائها نهائيا - كما سنرى فى العقد الأخير من ذلك القرن .

ولعل أقوى الضربات التى وجهت الى نظام الطوائف فى هذه المرحلة هو ماتلقته على يد السلطات ابان حكم سعيد ثم حكم اسماعيل .

ففى ظل سعيد ألغى حق الشيوخ فى الولاية القضائية على أفراد الطائفة كما سحب حقهم فى تأديبهم ، وفى ظل اسماعيل

ألغيت وظيفة هامة من وظائف الطوائف وهى جمع الضرائب من أفرادها وتوريدها للحكومة · ولاشـــك أن هذه الوظيفة كانت وسيلة متاحة لشيوخ الطوائف لاقتناص جانب من هذه الضرائب وابتزاز مبالغ أخرى من أبنـاء الطائفة ، ولكن اذا كانت هذه الاجراءات ـ من جانب الحكومة ـ قد سلبت الطوائف بعض مقومات وجودها ، فان ثمة عوامل اقتصادية أكثر أهمية تضافرت خلال هذه الفترة على زعزعة كيان الطوائف الى الحد الذى جعل وجودها غير ضرورى فى المجتمع · وكان من أهم هذه العـــوامل ـ وأخطرها ـ تغلغل الرأسـمال الأجنبى فى البلاد بوجهه الاقتصادى والسياسى والعسكرى وما ترتب على ذلك من تغييرات عميقة فى المجتمع المصرى ، وقـــد تم هـذا التغلغل من خلال نافذتين رئيسيتين :

أولهما : القـــروض الحكومية المرتبطة بعملية قنـــاة السويس ·

ثانيهما : الاستثمارات الأجنبية الخاصـــة فى أعقـاب الاحتلال عام ١٨٨٢ ·

فمن خلال النـافذة الأولى تضخمت القروض الأجنبية وأعباؤها الى حد اعلان « افلاس الحكومة » وانشاء صندوق الدين فى عام ١٨٧٦ تحت ادارة مندوبين من الدول الكبرى : انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وايطاليا وروسيا · وعلى الرغم من المأساة الوطنية التى ارتبطت بهذه القروض والتى تجسدت فى الاحتلال العسـكرى للبلاد فان جانبـا من هذه القروض قد اسـتخدم فى الانفاق الانتاجى (يقدره الخـبراء

بنحو ٣١ مليون جنيه) فى مشاريع الرى والكبارى ومصانع السكر وميناء الاسكندرية وأرصفة ميناء السويس ومشروع مياه الشرب بالاسكندرية وخطوط السكك الحديدية (٩١٠ ميل جديد) والمنارات .

ولا شك أن هذه المشاريع قد سمحت بخلق نوع من الاستخدام التعاقدى لعدد من العمال الوطنيين الذين تم اختيارهم ـ بالضرورة ـ من بين صفوف الفلاحين المعدمين والصناع الحرفيين فى مرحلة الاضمحلال الطائفى . ولكن الدفعة الكبرى فى هذا الاتجاه تمت على يد الاستثمارات الأجنبية الخاصة وما خلقته من مرافق ومصانع وخدمات صيانة مع بداية القرن العشرين .

ولاريب أن حركة الاستثمارات الاجنبية الخاصة نحو مصر قد نبعت فى الأساس من طبيعة مرحلة النمو الرأسمالى الاحتكارى فى أوربا والاتجاه الى فتح مجالات جديدة اقتصادية لتصدير رؤوس الأموال . والتقت هذه الحركة بميل الحكام الى تشجيع الأجانب على الاقامة فى مصر وتشر نشاطهم فى كافة المجالات الاقتصادية ، الأمر الذى جذب جماعات كبيرة من المغامرين والمحترفين الأوروبيين الذين اعتبروا مصر «كاليفورنيا جديدة» يمكن أن تفيض بالذهب لكل من ينقل نشاطه الى أرضها .

وقد اتجهت الاستثمارات الأجنبية الخاصة ـ فى أعقاب الاحتلال العسكرى وبمساعدة سلطاته ـ نحو التركيز فى بنوك الاقراض العقارية ذات الصلة الوثيقة بالزراعة ، وكذا

بنوك الودائع والتجارة وخاصة فيما يتصل بالقطن وبترويج السلع الأجنبية اللازمة للسوق المصرى · وواضح أن هذا الميدان لم يكن يسمح بأى توسع يذكر فى الاستخدام للمصريين اذا قورن بالميادين الأخرى التى اتجه اليها الاستثمار الأجنبى ·

وكان أهم هذه الميادين ميدان المرافق العامة · وقد شجع على الاستثمار فيها أنها كانت فى حكم العدم وخاصة فى المدن الكبيرة التى أصبحت مركز نشاط الجالية الأجنبية وحاجاتها المعيشية الجديدة ، والتى أصبحت تجذب كبار الملاك الزراعيين والأعيان للحياة فى كنفها والتمتع بمعالم الحياة المدنية والترفيه · كما شجعها أيضا أنه تيسر لها الدخول فى مجال المرافق على أساس امتيازات احتكارية مغرية شملت مجالات مياه الشرب والغاز والكهرباء والتليفونات وخطوط الترام والسكك الحديدية الضيقة وغيرها ·

ففى سنة ١٨٧٥ ـ مثلا ـ حصلت شركة فرنسية على امتياز مدته ٢٥ سنة لاستغلال مرفق مياه الاسكندرية ، ثم بيعت لاسماعيل عام ١٨٧٦ ولم تلبث أن استولت عليها شركة « سنديك باريس الكبيرة » كضمان للدين ، وأخيرا اشترتها شركة بريطانية باسم « شركة مياه الاسكندرية » كما منحت شركة فرنسية أخرى امتياز استغلال مرفق مياه القاهرة برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك ·

وفى الفترة من ١٨٦٥ تمكنت شركة « ليبون » الفرنسية من أن تحصل على سلسلة من الامتيازات الاحتكارية لاستغلال

مرفق الغاز فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، ثم أضافت استغلال الكهرباء الى نشاطها فى هذه المدن ٠

وفى ميدان النقل والمواصلات ، تكونت شركة انجليزية عام ١٨٦٢ برأسمال قـــدره ١١٠ ألف جنيه لاستغلال ترام الرمل باسم شركة ســـكك حـديد الرمل ٠ وفى عام ١٨٩٥ أنشئت شركة ترام القاهرة برأسمال بلجيكى فضلا عن سكك حديد القاهرة الكهربائية وواحة هليوبوليس البلجيكية ٠ وفى ١٨٩٧ منح امتيـــاز خطوط ترام الاسكندرية لبعض الشركات البلجيكية أيضا ٠

واجتذب مرفق السكك الحديدية الضيقة جانبا هاما من الاستثمارات الأجنبية حتى لقد قدرت جملة الاستثمارات فيه عام ١٩٠٧ بنحو ٢ مليون و ٤٠٠ ألف جنيه ٠ ففى عام ١٨٩٥ منح امتياز لاقامة شـبكة حديدية ضيقة فى الدلتـــا للشركة المساهمة لسكك حديد مصر « السفلى » برأسمال بلجيكى ، كما حصلت شركة بريطانية فى نفس العام على امتياز باسم « شركة السكك حديد الدلتا الخفيفة » ٠ وفى ١٨٩٧ منح امتياز لشركة السكك الحديدية الاقتصادية برأسمال ألمانى ٠ وقد اتحدت هاتان الشركتان عام ١٩٠٠ باسم سكك حديد الدلتا المصرية الحديثة ٠

وفى مجال التليفونات ، منح امتيـــاز للشركة الشرقية للتليفون سنة ١٨٨١ وهـــى شركة بريطانية ، لمـــد خطوط تليفونية بين طنطا والاسكندرية والقاهرة ٠ وفى عام ١٨٨٣ وسـعت الشركة عمليـــاتها لتشـــمل الزقازيق وبورسعيد

والاسماعيلية والسويس والمنصورة وقد استولت عليها الحكومة عام ١٩١٨ ٠

وفى مجال النقل البحرى منح امتياز لشركة بريطانية عام ١٨٧٩ باسم شركة البوستة الخديوية للبواخر التجارية والأرصفة ، وأعطى لهـــا أسطول الحكومة للبريد بشرط أن تنشىء رصيفا بالاسكندرية ٠

ودخلت الاستثمارات الأجنبية مجال الصناعة أيضا وأن كان ذلك قد تم بقدر محدود اذا قورن بالاستثمارات الموجهة الى مجال الاقراض العقارى ومجال المرافق ٠ ولكن لابد من الاعتراف بأن هذا القدر من النشاط كان المسئول الرئيسى عن خلق بعض الصناعات الكبيرة التى تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر فى مصـــانع كبيرة تدار بالقـــوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال ٠ واذا كانت أبعاد هذه الدراسة لا تسمح بعرض شامل لكل الصناعات والمصانع التى أنشئت فى هذه المرحلة ، فقد يكون من المفيد ــ لخدمة أغراض هذه الدراســة ــ أن نقـــدم بعض الأمثلة والنماذج لهـــذا النمو الصناعى :

١ ــ شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية :

أسست عـام ١٨٩٩ ، ثم أصـــبحت « شركة الغـزل الأهلية » كانت تستخدم ٨٠٠ عامل معظمهم من العمال المصريين (عام ١٩١٧) وذلك على ٢٠ ألف مغزل ، ٥٦٠ نولا ، تديرها آلة بخارية قوتها الف حصان واحتياطية قوتها ٥٦٠ حصانا ٠ وكان أغلب رؤساء العـــمال من الأوربيين ولكنهم سحبوا الى

بلادهم فى ظروف الحرب العالمية الأولى وحل محلهم عدد من العمال المصريين ٠

٢ ـ صناعة السجاير :

بدأت هذه الصناعة فى شركات صغيرة بلغ عددها نحو أربعين شركة تستخدم بنحو ٣٠ ألف عامل يدوى ، ثم بدأت تتركز فى عدد محدود وتستخدم الآلات منذ ١٩٠٨ وما بعدها ، كما حدث فى شركة ماتوسيان وجمسرجان وأمثالها وتميزت هذه الشركات باستخدام أعداد كبيرة من العمال الأجانب ٠

٣ ـ مصانع السكر :

بدأت هذه الصناعة منذ عام ١٨٥٥ وشهدت توسعا كبيرا عام ١٩٠٣ وفى عام ١٩٠٥ انحصرت فى خمسة مصانع يبلغ رأسمالها ١١٤ مليون فرنك وتستخدم ١٧ ألف عامل وصانع مصرى عدا الأخصائيين الأجانب ٠

٤ ـ صناعة الزيوت :

بدأت عام ١٨٨٩ بشركة الزيت والصابون المصرية بالاسكندرية وتلتها أربعة مصانع كبيرة اثنان منها بالاسكندرية واثنان بكفر الزيات ٠ وبلغ مجموع ماحولته من بذرة القطن الى زيوت وأقراص عام ١٩١٤/١٩١٥ مليون و ٢٢٠ الف أردب ـ أنتجت ١٤٠ ألف برميل زيت ٠

٥ ـ صناعة الأسمنت والطوب :

أهمها شركة الأسمنت المصرية ، وهى شركة بلجيكية

تأسست فى مارس ١٩٠٠ برأسمال قدره ٢ مليون و ٣٠٠ فرنك ومركزها بروكسل وأقامت هذه الشركة مصنعا بالمعصرة يدار بآلة بخارية قوتها ٦٠٠ حصان وبمحرك كهربائى من طراز ديزل قوته ٧٠ حصانا . وبلغ انتاجها عام ١٩١٧ (٢٤) ألف طن وتستخدم الشركة ٢٦٠ عاملا كلهم من الرجال عدا ثمانية أولاد .

وأنشئت شركة لصناعة الطوب عام ١٩١٠ برأسمال قدره ٩٨ ألف جنيه ويدار مصنعها فى العباسية بآلتين بخاريتين قوة احداها ٧٥ حصانا والأخرى ٢٢٥ حصانا .

وتستخدم الشركة ١٥٠ عاملا فضلا عن ١٠٠ عامل بالمحاجر و ٦٠ عربجيا . ويمكن أن نضيف الى هذه الصناعة ، مصانع مربعات الأسمنت (نيكولا سيريجو) التى تستخدم ٧٠ عاملا وآلة بخارية قوتها ٢٧٥ حصانا وكذلك شركة سورناجا بالوادى التى أنشىء مصنعها عام ١٨٩٥ .

٦ ـ صناعة الكحول وملحقاتها :

يرجع تاريخ انشائها الى عام ١٨٩٢ وكان يملك مصنعها الكبير فى طره اليونانى المشهور كوتسكا ، وقدر انتاج المصنع بنحو ٣٥٠ ألف كيلو فى السنة ارتفع الى مليون ونصف عام ١٨٩٥ ثم الى ١١ مليون كيلو عام ١٩١٠ .

٧ ـ الملابس والورق والبيرة والأسرة :

ويمثل صناعة الملابس شركة كومبتون الانجليزية الذى

كان يستخدم (عـــام ١٩١٧) ٤٥٠ عاملا ويستعمل الآلات والمعدات التى تدار بالكهرباء ٠

فى صناعة الورق نجد مصنع كريتارا ولاغوداكس عام ١٩٠٤ ٠

وفصناعة البـــيرة أسست عدة شركات بلجيكية عـام ١٨٩٧ ، كما أسس مصنع للأسرة (مونتاميز) عام ١٩٠٣ ٠

ودخل الرأسمال الوطنى ـ بقدر محدود ـ فى مجال الصناعة مثل مصنع « طرابيش قها » الذى أنشأه اسماعيل باشا عاصم عام ١٩٠٢ وكان يستخدم فى عام ١٩١٧ مائة عاملة لخياطة الطرابيش وعشرين طفلا ، كما كان يستخدم آلة بخارية قوتها ٢٤ حصـانا تنتج ٨٠٠ طربوشا يوميـا ٠ ومثل معامل عبد العزيز رضوان للحليج والزيوت والمطاحن ومصانع الشناوى للأغذية المحفوظة والحلوى بالمنصورة ٠

وأنشأت الحكومة ورش الصـــيانة المختلفة والتى كان أهمها :

١ ـ عنابر السكك الحديدية :

التى تشتغل باصلاح القطارات والعربات فى بولاق ، ولها فروع فى تسع مدن أخرى ٠ وتستخدم هذه العنابر نحو ٥٠٠٠ عامل ٠ ولا يخفى أن السكك الحديدية كانت تشرف فى عام ١٩١٠ على خطوط طولها ٣١٦٠ كيلومترا ومجموع عمالها ومستخدميها ١٢ ألفا ٠

٢ ـ ورش الترسانة :

أنشئت عام ١٩٠٢ واختصت باصـــلاح السفن الأميرية وخدمات مصلحة الرى ٠

٣ ـ ورش القلعة :

التى تتولى اصلاح المعدات « وعمل المصنوعات الحديدية للجيش » ٠

ان نشوء هذه الوحدات الانتاجية الحديثة فى مجـــال المرافق والصناعة قد أسفر عن نتائج هامة من وجهـــة نظر الدراسة ٠ فقد كان من المحتم أن تلتقى هذه الظواهر وتتفاعل مع حركة انتقال الفلاحين المعدمين الى المراكز الحضرية بحثا عن العمل ، وأن تلتقى وتتفاعل مع ظاهرة اضمحلال الطوائف والصنائع الحرفية وما ترتب على ذلك من تبديد شمل أفرادها واضطرارهم الى البحث وقبول العمل أينما ـ وكيفما ـ كان متاحا ٠

لقد كانت هذه المشاريع مضطرة الى سد حاجتهـــا من العمال الفنيين وغير الفنيين لضمان تشغيلها ٠ وقد لجأ بعضها الى استخدام أعداد كبيرة من العمال الاجانب ـ وخاصة فقراء الاوروبيين ـ ولكن الغالبية العظمى منها لم تلبث أن جذبت الى خدمتها جانبا من جماهير الفلاحين المعدمين والصناع الحرفيين فشكل هؤلاء بالضرورة ـ الطلائع المبكرة للاجراء الذين يعملون على اساس التعاقد الحر ـ بالمعنى العلمى لهذا المصطلح ـ نظرا للانفصال الذى تم بين العمل وراس المال داخل هذه المشاريع٠

ولكن هذا التفاعل لم يكن بمعزل عن التغييرات التى شملت المجتمع المصرى فى اعقاب الاحتلال ، وهى التغيرات التى ظهرت جلية فى أذواق المستهلكين وخاصة فى المدن الكبرى نتيجة لتبدل نمط الحياة اليومية داخل جماعات كبار الملاك وموظفى الحكومة والمشاريع الجديدة ، ونتيجة لتضخم الهجرة الاجنبية الى مصر وخلق حاجات استهلاكية جديدة باستمرار ٠ـ

لقد أسهمت هذه التغيرات مجتمعة فى التصفية النهائية لنظام الطوائف وفى مضاعفة الانهيار للصنائع الحرفية التى ظلت متشبثة بتقاليدها وجهودها وعجزت ـ لعوامل عديدة ـ عن تطوير أساليبها لسد الحاجات المتجددة للسوق ٠

وتتضمن الكتابات الرسمية ـ وغيرها ـ فى بداية القرن الحالى وصفا دقيقا لهذه الظروف ٠ ففى تقريره عام ١٩٠٥ كتب « اللورد كرومر » ممثل سلطات الاحتلال يقول: « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ ١٥ سنة يجد بونا شاسعا وفرقا مدهشا ، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وحياكين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية وصائغين وخردجية وسمكرية وصانعى قرب وغرابيل واقفال ومفاتيح ٠٠٠ الخ قد أصبح الآن مزدحما بما قام على انقاض هذه الحال من القهاوى والحوانيت الفاصة بالبضائع الاوربية » ٠

وأضاف بأن الصنائع التى اشتغل الوطنيون انفسهم بها قرونا طوالا آخذة فى الانقراض ٠٠٠ ان الترامواى يحل

محل الحمير لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحمير تنقضى صناعة السروج وتوابعها ... ومنذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف وأصبح يصنع من الخشب اخذت صناعة الحصر تنقرض .. أما صناعة النسيج ففى انحطاط .. والمنسوجات الاوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية الى آخر ذلك من الامثلة .

وفى هذه الظروف المتغيرة صدر « دكريتو ٩ يناير ١٨٩٠ » بتقرير عوائد رخص على الصنائع فكان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير .. ظهر الصنائع الحرفية . كما كان يحكم مادته الاولى التى أباحت لكل شخص أن يمارس أى صناعة أو حرفة أو فن أو تجارة ، شهادة وفاة رسمية لهذا النظام .

وقد أثير خلاف كبير حول تفسير المضمون الحقيقى لهذا « الدكريتو » وتباينت حوله الاراء . فالمؤرخون العماليون يجمعون على اعتباره اعلانا رسميا بانتهاء نظام الطوائف . وايذانا بنشوء النقابات العمالية الحديثة ، ورجال الاقتصاد يعتبرونه تشريعا ضرائبيا ، وعلماء التاريخ السياسى يرون أنه محاولة لتصفية الصنائع الحرفية لفتح السوق المحلية على مصراعيها للبضائع الاوروبية . ومهما يكن من أمر هذا الخلاف فان دكريتو ١٨٩٠ ـ من جهة نظر هذه الدراسة ـ كان يستهدف أساسا اطلاق حق ممارسة النشاط الاقتصادى للافراد والشركات ، للعمل ورأس المال ، وهو حق لازم الوجود عند التعاقد الحر بينهما . فالدكريتو ينص فى مادته الاولى على أنه « مباح لكل شخص قاطن بالديار المصرية أن يمارس اى

صنعة أو حرفة أو فن أو تجارة » ، ويستثنى من ذلك الصنائع الخطرة أو التى تكون متعلقة بأشياء احتكرتهـــا الحكومة أو يمكن أن تحتكرها فى المستقبل ·

والارجح ان المشرع كان يقصد معنيين متوازيين بهـــذه الصيغة ·· حق العامل فى ان يمارس عمله ، وحق الرأسمالى فى ان يستثمر امواله دون قيد او شرط اى أن المشرع كان يقرر فى الواقع « حرية العمل وحرية التصرف » فى علاقات الانتاج وعلاقات الاستخدام · وبهذا وضع الصيغة القانونيـة لاطلاق حرية الرأسمال الاجنبى فى الانتقال بيسر الى البلاد وفى الاستثمار بحرية تامة وفى استخدام القوى العاملة المصرية الرخيصة بعد أن وضع الصيغة القـــانونية « لتحررها » من القيود الطائفية · واستخدام المشرع لكلمة « كل قاطن بالديار المصرية » انما يضع الصيغة القانونية ايضا لحرية رأس المال فى استخدام العمال الاجانب القاطنين بالبـــلاد وهم الذين وردوا من اليونان وايطاليا وجزر البحر الابيض وارمينيـا بالآلاف ووجدوا فى مصر مجالا للعمل والحماية القنصـــلية والامتياز النسبى فى الاجور وشروط العمل ·

نخلص من ذلك ـ اذن ـ بعدة نتائج هامة بالنسبة لنشوء الطبقة العاملة المصرية :

اولا : أن الطبقة العاملة المصرية تشكلت خلال الخمسين سنة الممتدة من ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ من جماعات الفلاحين المعدمين الذين انتقلوا الى المراكز الحضرية ومن جماعات الصـــناع

الحرفيين الذين تأثرت حرفهم نتيجة للمنافسة الاجنبية فى صورة بضائع واستثمارات ، ثم انهيار نظام الطوائف الذى كان يجمعهم ويقيد حركتهم ٠

ثانيا : ان الطبقة العاملة المصرية تكونت ـ فى الاساس ـ فى كنف المرافق والمصانع « الكبيرة » ووحـــدات خدمات الصيانة التى أنشـــــئت فى مصر خلال هـــذه الفترة ، وبالاستثمارات الاجنبية الخاصة التى حصلت على امتيـازات احتكارية من سلطات الاحتلال وبمساعدتها ٠

ثالثا : لم يؤد نشوء الطبقة العاملة المصرية الى تصـفية نهائية للصناع الحرفيين اذ أن التوسع فى المرافق والصناعة فى هذه المرحلة لم يكن كامل الانطلاق بل كان يتم فى اطـــار سياسة استعمارية معينة ، بحيث استمرت جماعات الصناع الحرفيين تعمل فى ظروف تزداد ضيقا وافقارا لهم ، وتجعل منهم ومن الجماعات العريضة للفلاحين المعدمين ـ طبعا ـ معينا لاينضب للعمل الرخيص كلما احتاج الامر الى استخدامهـــم وضمهم الى الطبقة العاملة الجديدة ٠

ولكن ماهو المغزى الحقيقى لنشوء الطبقة العاملة المصرية ؟

لاشك أن نشوء الطبقة العـــاملة المصرية ـ حتى وهى لاتزال فى صورتها الجنينية المبكرة ـ قد أضاف قوة اجتماعية جديدة الى المجتمع تتطلع الى ان تأخذ مكانها فيه وان تحدد من خلاله علاقاتها ببقية القوى الاجتماعية القديمة ٠

والغالب ان العلاقات الوثيقة ـ منذ النشأة ـ بين الطبقة العاملة المصرية وبين الفلاحين الذين كانوا بمثـــابة الخلفية

البشرية لميلادها ، سيضعها موضع التحالف الطبيعى مع الفلاحين ، وان كان هذا التحالف قد يضعف احيانا نتيجة للتباين الحتمى فى النمو الاقتصادى بين المدينة والقرية ٠

واذا كانت الطبقة العاملة قد نشأت فى مصر فى كنف المشاريع التى اقامتها الرأسمالية الاجنبية ، واصبحت منذ ميلادها موضع استغلالها وعسفها فانها ستكون بالضرورة قوة ضاغطة ضد الاستعمار ولن يلبث ان تظهر التناقضات العميقة بين الطبقة العاملة والرأسمال الاجنبى فى مستوى المشروع وفى المستوى القومى ٠ ومع نمو الرأسمالية الوطنية وتبلورها فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ستظهر التناقضات بينها وبين الطبقة العاملة بصورة حادة واضحة او ربمااختفت مؤقتا خلال المحاولات التى تبذلها الرأسمالية الوطنية فى قيادة المعارك الوطنية من اجل الاستقلال٠ واتصالا بهذه القضية سيكشف التاريخ المعاصر فى مصر **ان الطبقة العاملة ستكون فى طليعة القوى الاجتماعية** التى تخوض المعارك الوطنية ، وانها ستكشف من خلال تجاربها فى ثورة ١٩١٩ ، والصراعات الحزبية التالية ان الرأسمالية الوطنية ليست مستعدة للاندفاع نحو الثورة الاجتماعية ، **ولن تتخلى الطبقة العاملة عن تصميمها على تحقيق الثورة الاجتماعية واسقاط التحالف الرجعى للاقطاع والراسمالية باعتباره تحالفا معوقا لهذه الثورة ٠**

ان نشوء الطبقة العاملة واطراد نمو وعيها بوجودها ووحدة مصالحها يدفعها بالضرورة نحو خلق التنظيمات (النقابات) الكفيلة بتحقيق تضامنها ودعم كفاحها الاقتصادى

من اجل رفع اجورها وخفض ساعات العمل وتأمين مستقبلها، ولن تلبث فى الظروف المصرية أن تدرج المضمون السيـــاسى لكفاحها الاقتصادى باعتباره سيكون موجها فى الاســاس الى الرأسمالية المحلية المتحالفة مع الاستعمار ٠

ومن الطبيعى ـ كما حدث فى مصر وغيرها من البلدان ـ أن يتطلع المثقفون الى الطبقة العــاملة باعتبــارها أكثر القوى الاجتماعية قبولا للفكر الثورى من أجل تغيير المجتمع ٠ ولهذا فان تاريخ الطبقة العاملة المصرية ـ كغيرها ـ سيكون حافلا بشتى المحاولات التى يبذلها المثقفون من كافة المشارب الفكرية والثورية لنقل نظرياتهم الى صفوف الطبقة العاملة ٠

ان تحليل المغزى الحقيقى لنشوء الطبقة العاملة المصرية على هذا النحو يؤكد ضرورة متابعة تاريخها الكامل منذ نشأتها الى الآن ٠